العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

لقاء محمد بن سلمان وسوليفان يعززان التوصل إلى حل سلمي في اليمن

الرياض – انتهى لقاء أكبر مسؤول أميركي في إدارة الرئيس جو بايدن مع ولي العهد السعودي في مدينة نيوم على ساحل البحر الأحمر إلى تعزيز الجهود المشتركة لانهاء الحرب اليمنية التي دخلت عامها السابع.

وناقش مستشار الأمن القومي جيك سوليفان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في اليمن، وتخفيف التوترات الإقليمية وسجل حقوق الإنسان في السعودية في اجتماعهما مساء الثلاثاء.

وأبقى البيت الأبيض الزيارة بعيدة عن الأضواء. ولم يتم نشر أي صور لسوليفان والأمير محمد بن سلمان معا، ولم يؤكد البيت الأبيض الرحلة حتى وصل سوليفان بالفعل إلى السعودية قادما من دولة الإمارات بعد لقاء جمعه مع ولي العهد الشيخ محمد بن زايد.

تيم ليندركينغ رافق سوليفان الى السعودية وبقي لمتابعة حل الملف اليمني

ورافق سوليفان في لقاء ولي العهد المبعوث الأميركي الخاص لليمن تيم ليندركينغ ومنسق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بريت ماكغورك ومارتينا سترونج القائمة بأعمال السفارة الأميركية في الرياض.

وبينما توجه سوليفان إلى القاهرة في جولته الإقليمية بقي ليندركينغ في السعودية لاستمرار متابعة الجهود مع الأطراف المعنية في القضية اليمنية.

وذكرت وكالة الانباء السعودية الرسمية "واس" في وقت متأخر الأربعاء خبر اللقاء، الا ان الصحف السعودية نشرت الخبر قبل وبعد وصول سوليفان الى نيوم.

وأكدت على ان ولي العهد شدد على مبادرة المملكة لإنهاء الأزمة اليمنية والتي تتضمن وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة، ودعم مقترح الأمم المتحدة بشأن السماح بدخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، وفتح مطار صنعاء الدولي لرحلات من وإلى محطات مختارة، إضافة إلى الرحلات الإغاثية الحالية، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية بناء على المرجعيات الثلاث برعاية الأمم المتحدة.

وأشارت إلى أن المسؤول الأميركي التقى أيضا بنائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان ووزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف ووزير الحرس الوطني الأمير عبدالله بن بندر ووزير الدولة ومستشار الأمن القومي مساعد العيبان.

وعزا موقع "أكسيوس" الأميركي زيارة سوليفان كمسؤول رفيع في الإدارة الأميركية إلى السعودية، إلى تعزيز الشراكة مع أقدم حليف استراتيجي للولايات المتحدة بعد التوترات في عدد من الملفات مع تولي بايدن الرئاسة.

وأكد مسؤولون أميركيون أن مستشار الأمن القومي أجرى مناقشة مفصلة مع المسؤولين السعوديين عن الحرب في اليمن التي دخلت عامها السابع، ودعم جهود المبعوث الأممي الجديد هانز غروندبرغ، واتفقا على تكثيف التواصل الدبلوماسي مع جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى حل النزاع.

وتصف الأمم المتحدة الوضع في اليمن، الذي تمزقه الحرب، بأنه أكبر أزمة إنسانية في العالم أغرقت البلاد في أزمة اقتصادية وتسببت في نقص الغذاء.

وتكمن أهمية زيارة المسؤول الأميركي إلى السعودية كونها تأتي بعد أسابيع من إلغاء زيارة وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن إلى الرياض.

ومع أن الأخبار الرسمية عزت أرجاء الزيارة إلى مشاكل تتعلّق بالجدول الزمني، إلا أنها تزامنت مع استياء سعودي من مواقف إدارة الرئيس الأميركي بعد سحب بطاريات صواريخ من الأراضي السعودية.

وباستثناء تصريحات الأمير تركي الفيصل مدير الاستخبارات السعودي الأسبق بشأن مستقبل العلاقة الأميركية – السعودية التي تواجه ضررا بعد سحب أنظمة الدفاع الجوي، فإن المسؤولين السعوديين تعاملوا بهدوء مع التصريحات والمواقف الأميركية التي غلب على بعضها التشنج، وتركت للوقت مهمة تبديد الشكوك وإذابة الجليد.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أكد الخميس الماضي التزام بلاده بإقامة علاقات مستدامة وطويلة الأمد مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ونقل بيان لوزارة الخارجية الأميركية عن بلينكن قوله قبيل اجتماعه مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في نيويورك "لقد تمتعت الولايات المتحدة بعلاقة وثيقة بشكل استثنائي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عقود ونتطلع قدما لمتابعة هذا التقليد والبناء عليه في الأشهر والسنوات القادمة".

وعبّر عن التزام بلاده تجاه المنطقة لأن ذلك يصب في "مصلحتنا الوطنية، وملتزمون بإقامة علاقات مستدامة وطويلة الأمد مع كافة شركائنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

عودة عبدالملك إلى عدن لم تنه الاحتجاجات الناقمة على الحكومة

المجلس الانتقالي يطالب الحكومة اليمنية بتحمل مسؤوليتها بعد غياب «غير مبرر»

الغضب الشعبي يهدد الحكومة

عدن – أرغمت الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة في المدن اليمنية الجنوبية رئيس الحكومة معين عبدالملك على العودة إلى العاصمة المؤقتة عدن من مقر إقامته في العاصمة السعودية الرياض.

وفي الوقت الذي لم تتراجع فيه رقعة الاحتجاجات التي اجتاحت المدن اليمنية الخاضعة لسلطة الحكومة، إثر الانهيار المتواصل للعملة الوطنية وتردي الخدمات العامة، وصل عبدالملك إلى العاصمة المؤقتة جنوبي البلاد، قادما من محافظة حضرموت، ضمن جولة شملت أيضا محافظة شبوة واستمرت لعدة ساعات.

ولم يعرف ما إذا كان عبدالملك سيستقر في عدن التي غادرها مع حكومته في شهر مارس الماضي، لدواع أمنية، عقب اقتحام محتجين يتبعون المجلس الانتقالي الجنوبي مقر الحكومة في قصر معاشيق.

واجتمع عبدالملك بقيادة السلطة المحلية في شبوة وعدد من القيادات العسكرية والأمنية قبل أن يغادر المحافظة نحو مدينة المكلا مركز محافظة حضرموت شرقي اليمن.

وفي حضرموت التقى بالمحافظ فرج البحسني واستمع منه إلى إيضاحات حول طبيعة الأوضاع في المحافظة وناقش الأوضاع الأمنية والخدمية فيها، وفقا لما أوردته وكالة سبأ الرسمية.

وشدد عبدالملك على أهمية مضاعفة الجهود خلال هذه المرحلة الحرجة لتجاوز التحديات القائمة خاصة في الجوانب المرتبطة بمعيشة وحياة المواطنين، لافتاً إلى ضرورة تكثيف الجهود الحكومية لمعالجة التحديات العسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمية، ومؤكدا دعم الحكومة لقيادة المحافظة لاسيما في ظل هذه الظروف.

ورحب المجلس الانتقالي بعودة رئيس الحكومة إلى العاصمة المؤقتة بعد غياب وصفه بـ"غير المبرر".

وقال المتحدث باسم المجلس علي الكثيري "نرحب بعودة رئيس الحكومة إلى عدن، ولقد بات لزاماً أن تقوم هذه الحكومة بمهامها وتتحمل مسؤولياتها التي شُكلت من أجلها وفي طليعة ذلك معالجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية ودفع الرواتب بشكل فوري".

وأضاف أن هذه المطالب التي ظلّ المجلس يعبر عنها خلال الأشهر الماضية ناتجة عن "غياب الحكومة غير المبرر".

إلا أن المحلل السياسي اليمني عبدالرقيب الهدياني أكد على أن المجلس الانتقالي هو المتضرر الأكبر مما يجري، لاسيما في عدن، مشيرا إلى أن "الانتفاضة الشعبية تزيد من تآكل ما تبقى من جماهير موالية للمجلس إثر فشله في توفير الأمن والخدمات".

عبدالرقيب الهدياني

المجلس الانتقالي الجنوبي أكبر المتضررين من الاحتجاجات الشعبية

علي الكثيري

بات لزاما أن تقوم الحكومة بمهامها وتتحمل مسؤولياتها

وتأتي عودة رئيس الحكومة إلى عدن بعد أيام من بيانات صادرة عن الرباعية الدولية وسفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن المعتمدين لدى اليمن، أكدت على أهمية تمكين الحكومة اليمنية من العودة إلى العاصمة المؤقتة، وشددت على ضرورة تنفيذ اتفاق الرياض بما يمكّن الحكومة من القيام بمهامها في معالجة الوضع الاقتصادي والخدمي.

ولم يتراجع منسوب الاحتجاجات مع أخبار عودة رئيس الحكومة واستمرت التظاهرات في عدن وحضرموت وتعز مطالبة باستقرار الحكومة في الداخل اليمني لمعالجة أزمة اقتصادية طاحنة وانهيار مريع للعملة المحلية.

وقالت مصادر محلية وشهود عيان إن قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي أطلقت النار مساء الثلاثاء لتفريق متظاهرين في الشارع الرئيسي بكريتر في محافظة عدن، بالتزامن مع صدامات بين جنود ومحتجين في شوارع أخرى بالمدينة الواقعة جنوبي العاصمة المؤقتة للبلاد.

وأضافت أن قوة من كتائب العاصفة أطلقت النار باتجاه تظاهرة نظمها العشرات من المواطنين في شارع أروى الرئيسي، للتنديد بتردي الخدمات وهبوط سعر صرف العملة المحلية.

وبحسب المصادر فإن متظاهرين حاولوا إغلاق الطريق بالأحجار والإطارات المشتعلة قبل أن يطلق البعض من عناصر تلك القوة النار ويفرقوهم، دون وقوع إصابات.

وكان المتظاهرون قد هتفوا ضد السلطات المحلية في المدينة والحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، منددين بـ"فشل هذه السلطات في تحسين الأوضاع الخدمية والاقتصادية" كما حمّلوا التحالف بقيادة السعودية مسؤولية تردي الوضع المعيشي في المحافظات المحررة بعد مضي سبعة أعوام على تحريرها من الحوثيين.

وأشارت المصادر إلى اندلاع صدامات أخرى بين محتجين شباب وجنود في قوات المجلس الانتقالي في شارعي القطيع قرب مبنى البنك المركزي اليمني.

وذكر شهود عيان أن جنودا طاردوا محتجين فروا إلى الأحياء السكنية عقب قدوم الأطقم العسكرية التابعة لقوات العاصفة، فيما لم ترد معلومات دقيقة بشأن ما إذا كانت المطاردات أفضت إلى عمليات اعتقال.

وتسيطر قوات العاصفة على مديرية كريتر منذ منتصف العام الماضي، وكانت هذه القوات التي تخضع بشكل مباشر لرئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي قد انتشرت خلال الأيام الماضية في مواقع متفرقة بالمدينة بالتزامن مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية.

وفي تعز جنوبي غرب اليمن واصل الآلاف من اليمنيين تظاهراتهم مطالبين بإقالة المسؤولين الفاسدين ومحتجين على انهيار قيمة العملة الوطنية.

وقالت مصادر محلية إن الآلاف من المواطنين شاركوا في تظاهرة سلمية حاشدة صباح الثلاثاء جابت شوارع مدينة تعز.

وطالب المشاركون في التظاهرة بإقالة ومحاسبة جميع المسؤولين المحليين المتورطين في قضايا الفساد، وجددوا مطالباتهم بإقالة رئيس الحكومة.

كما عبر المتظاهرون عن تنديدهم بتردي الوضع الاقتصادي وانهيار قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، وتردي الأوضاع المعيشية في المحافظة.

دور هامشي للمرأة يكمل المحاصصة الطائفية في الانتخابات العراقية

بغداد – وسط المنافسة الشرسة بين الفرقاء سواء داخل الطائفة الواحدة أو بين القوى السياسية السنية والشيعية، تغيب المرأة عن التأثير الفعلي في الانتخابات البرلمانية العراقية المؤمل إجراؤها في العاشر من أكتوبر المقبل.

وتسود قناعة لدى الأوساط السياسية والنسوية بأن وجود المرأة بين المرشحين في الكتل المنافسة لا ينم إلا عن استكمال المشهد أكثر من أي اعتبار وطني وتاريخي للمرأة العراقية. فيما تغيب الفرصة عن أي من المرشحات المستقلات بسبب انعدام النفوذ والإمكانيات. وتفرض المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب داخل الدولة العراقية، وخصصت كوتا للمرأة في البرلمان مثلما خصصت كوتا للديانات والطوائف.

وتخوض الانتخابات 982 مرشحة بينهن 162 بشكل فردي، يسعين من خلال دخولهن مجلس النواب لتفعيل القوانين الخاصة بالمرأة وحقوقهن وإيقاف حالة الصمت التي تفضلها أغلب البرلمانيات السابقات، بسبب وجود ضغوط سياسية.

فرصة ضئيلة

وخلال آخر دورة انتخابية للبرلمان العراقي فازت 86 امرأة بمقاعد من أصل 329 مقعدا، أي أن 25 في المئة من مجموع الأعضاء هم نساء وهو ما يفرضه نظام الكوتا وفق الدستور العراقي.

ولا تعول العراقيات اللواتي تراجع دورهن الوطني مع صعود أحزاب الإسلام السياسي والقوى الطائفية، على أي عملية انتخابية تعيد للمرأة العراقية مكانتها التاريخية.

وعادة ما يتم التذكير بأن أول وزيرة في العالم العربي كانت في العراق عام 1958 عندما تقلدت نزيهة الدليمي منصبا وزاريا في الحكومة الجمهورية آنذاك.

وحتى في عهد النظام السابق كان يعول على المرأة العراقية في مناصب عليا، عندما شاركت في عضوية القيادة إبان نظام الرئيس الراحل صدام حسين.

وقالت أستاذة عراقية في كلية الإعلام بجامعة بغداد إن من السهولة بمكان معرفة دور المرأة في "العراق الديمقراطي" عندما نرى كبار قادة الكتل والأحزاب المسيطرة على المشهد من دون أن يعرف العراقيون أي دور لزوجاتهم اللواتي لا يظهرن معهم.

وأضافت الأستاذة التي فضلت عدم ذكر اسمها، في تصريح لـ"العرب" "إن البرلمان العراقي منذ عام 2003 وإلى اليوم لم يقدم لنا النموذج المعبر عن حقيقة المرأة العراقية، يكفي أن نرى حصولها على عمل يناسب تخصصها، فتطوعت للعمل مع بعض المنظمات المدنية، وتكونت لديها رغبة أن تترشح يوما للانتخابات البرلمانية، إلا أن رفض أسرتها حال دون ذلك.

منال المفرجي

لو منحت المرأة الفرصة السياسية لأثبتت أنها قادرة على القيادة

وترى الناشطة الحقوقية سلوى حازم أن التضييق على النساء لا يعتمد على الراغبات في التصويت أو المشاركة، بل يتعداه إلى فقدان المساواة السياسية بين المرشحين من الرجال والنساء في الانتخابات العامة، وانعدام أو ضعف أي استعدادات من المواطنين للتصويت للنساء، وكأن الدستور العراقي والقيادة السياسية غير معنيين بالنساء.

وقالت إن "نظرة المجتمع السلبية تجاه حقوق المرأة وحريتها وراء تقلص عدد النساء المشاركات سواء في التصويت أو الترشيح للانتخابات البرلمانية".

وأضافت "ينظر إلى وجود مرشحة على أنه أحد التهديدات، بوصف المرأة 'غير مؤهلة' لخوض غمار العمل السياسي بالنسبة إلى بعض القوى السياسية المتنفذة، سواء كانت هذه النظرة مبنية على أسس ومفاهيم دينية أو عشائرية".

ولا توجد نساء في مجلس المفوضين، ولا تخصص إدارات المفوضية أي أموال للتدخلات والبرامج الخاصة بمساواة بين الرجل والمرأة، هذا فضلا عن عدم وجود ميزانية مخصصة لفريق الجندر التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بل ولم يخصص له موظفون يعملون بدوام كامل.

وترى حازم أن المرأة لن تأخذ دورها البارز ما لم يكن التغيير والإصلاح في داخل القوى السياسية والأحزاب.

وترى الباحثة الاجتماعية وداد ناجي أن تخصيص حصة تمثيل النساء بنسبة 25 في المئة في المقاعد البرلمانية غير كافية، لأنها على أقل تقدير لا تخدم مبادرات المساواة بين المرأة والرجل.

وتقول الباحثة إن "مسألة تمثيل النساء وفق الكوتا، واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه عملية إبراز دورهن، خاصة عندما نكتشف أن فرصة استبدال الحزب لبرلمانية تكون عادة برجل وليس من الجنس نفسه".

وتشير إلى دور الأخبار المضللة "الكبير" في تنشيط النظرة الدونية للمرأة، وخاصة في المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الديني والقبلي.